

Distr.: General
5 December 2011
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين":
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية:
"تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر
والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من المنظمة المعنية بتعزيز القانون والتنمية لصالح المرأة في
أفريقيا، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



البيان

إن المنظمة المعنية بتعزيز القانون والتنمية لصالح المرأة في أفريقيا، وهي شبكة أفريقية تدافع عن حقوق المرأة ولها حضور في البلدان التالية: أوغندا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي والسنغال وسوازيلند والسودان وغامبيا وغانا وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وليسوتو وليريا وملاوي وجمهورية موريشيوس وناميبيا والنيجر ونيجريا، تودّ أن تهنيء لجنة وضع المرأة على اختيار "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة" موضوعاً لدورتها السادسة والخمسين.

فرغم أن النساء في المناطق الريفية في أفريقيا يساهمن بأكبر قدر من العمل في الأسرة، ويضطلعن بدور رئيسي في التنمية الزراعية وفي تربية الماشية، ويتولّين بقدر أكبر من الكفاءة إدارة الأمن الغذائي على مستوى الأسر والمجتمعات المحلية، فإن وضعهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي مُثقل بعدد من القيود التي تحدّ من تأثير جهودهن في مجال القضاء على الفقر والجوع، وتجعل بذلك تحقيق السكان الأفارقة للتنمية المستدامة أمراً بعيد المنال.

ورغم التعهدات التي قطعتها الدول على نفسها في إطار المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والمادة ١٩ من بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ وإعلان ومنهاج عمل بيجين؛ والأهداف الإنمائية للألفية، فإن المرأة الريفية لا تزال تتعرض لضروب من عدم المساواة والتمييز على مستوى المشاركة في التنمية الريفية والانتفاع من فوائدها وكذلك على مستوى التمتع بحقوقها.

وتأخذ بعض أنواع التمييز وعدم المساواة التي تتعرض لها النساء في الحياة الأسرية شكل العنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي أو الاقتصادي والممارسات التقليدية الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والممارسات المهينة والمذلة التي تكابدها الأراذل، وكذلك الزواج من أرملة الأخ والطلاق. أما في مسارهن المهني، فلا تزال النساء يعانين من عدم المساواة في الحصول على الموارد مثل الأرض والائتمان ووسائل الإنتاج والتكنولوجيا وكذلك في مجال إمكانية الوصول إلى الأسواق. وتجهل الغالبية العظمى من النساء في المناطق الريفية، أكثر من الرجال، أن لديهن حقوقاً معترفاً بها ولذلك لا يستطعن المطالبة بها. وتشكل هذه الفوارق وأشكال التمييز بين الجنسين عوامل تؤدي إلى زيادة تغلغل العقبات أمام الحد من الفقر وتمكين المرأة.

إن المنظمة المعنية بتعزيز القانون والتنمية لصالح المرأة في أفريقيا

إذ ترى، بناء على ما تقدّم، أن التنمية الريفية تتطلب أن تؤخذ بعين الاعتبار الحواجز وأشكال عدم المساواة التي تتعرض لها النساء، بما في ذلك نقص المعلومات والمعارف بشأن حقوقهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسبل والوسائل التي تتيح لهن التمتع بهذه الحقوق والمطالبة بها عندما يتم انتهاكها.

وإذ ترى أنه رغم التقدم المحرز، لا تزال البلدان الأفريقية تعاني عددا من النواقص، من بينها على وجه الخصوص ظاهرة الفراغ السياسي والفرق بين السياسات المعتمدة في المجال الجنساني وفي مجال تمكين المرأة وتطبيقها الفعلي، ونقص البيانات المصنّفة حسب نوع الجنس لتوجيه السياسات والإجراءات، وضعف القدرة على التنسيق في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واستمرار التدني الشديد في مستوى الالتزام والمساءلة بشأن تفعيل قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وإذ تشعر بالارتياح للنتائج التي أحرزتها البرامج التي تنفذها شبكتنا لفائدة المرأة الريفية والمزارعات، لا سيما في مختلف البلدان الأفريقية، ولتأثيرها على قدرة المرأة الريفية على مكافحة العنف وغيره من انتهاكات حقوق المرأة في الإطار الأسري والحصول على الموارد والوصول إلى هيئات صنع القرار المجتمعية والاقتصادية والسياسية.

وإذ ترى أنه من الضروري، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التركيز على الإجراءات التي تعالج الأسباب الهيكلية للفقر بغية تغيير العلاقات غير المتكافئة بين الرجل والمرأة والارتقاء بوضع المرأة الريفية على كل من المستوى الاجتماعي والقانوني والسياسي والاقتصادي.

تحت الوفود المشاركة في الدورة السادسة والخمسين للجنة على تضمين النتائج توصيات إلى الدول والشركاء في التنمية بالقيام بما يلي:

- اتخاذ إجراءات من أجل تمكين المرأة الريفية عملاً بالمعاهدات والصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛
- التركيز في مجال برامج التنمية الريفية التي تراعي حقوق المرأة، على اعتماد نهج مبتكرة تعمل على حشد الرجال وأفراد المجتمعات الريفية بوصفهم فاعلين وأطرافاً معنية في عملية التغيير، وتستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة

لضمان اطلاق المرأة الريفية بشكل أفضل على المعلومات والتكنولوجيات المتاحة في جميع المجالات، بما في ذلك في مجالي التكنولوجيا والأسواق؛

- القيام على نطاق واسع، بدعم وتشجيع محاكاة المبادرات المتصلة بتعريف النساء وأفراد المجتمعات المحلية بحقوق المرأة وبرامج المساعدة القانونية المتاحة للنساء في المناطق الريفية، وغيرها من المبادرات التي تساهم في تفعيل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية؛

- تعزيز الحوار الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية بشأن القضايا المتصلة بالممارسات التقليدية والعرفية التي تحول دون مشاركة المرأة في تنمية مجتمعها المحلي على قدم المساواة مع الرجل؛

- الإسراع في تنفيذ المبادرات التي تتيح تطوير جمع واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس ووضع ميزانيات مراعية للاعتبارات الجنسانية لتسهيل تخطيط الميزانيات ورصد تنفيذها؛

- القيام، في جميع الإدارات الوزارية، بوضع وتفعيل إطار للمساءلة من أجل تقييم النتائج المحققة في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

وتدعو المنظمات العاملة في المجال الجنساني إلى حشد جهودها من أجل مساءلة الحكومات وشركاء التنمية عن أوجه استخدام الأموال المستمدة من المساعدة الإنمائية لأغراض المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.